داعياً إلى الوقف الفوري لتطبيقه

الجزاف : قرار الحكومة رفع أسعار الديزل والكيروسين «غير مدروس»

وصف تجمّع «العدالة والسلام» قرار الحكومة برفع أسعار الديزل والكيروسين مؤخرا بانه «قرار غير مدروس وتعسفي» وأدى وسيؤدي الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواد البناء بسبب ارتفاع اسعار النقل كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار المحروقات مشيرا إلى أن زيادة اسعار الديزل أصبحت عذرا لمن يريد ان يتلاعب بالأسعار.

وقال التجمّع على لسان أمينه العام م.علي الجزاف أن تطبيق قرار رفع أسعار الديزل والكيروسين نجم عنه نتائج سلبية اذ ساهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما كان له تأثير مباشر على المواطنين داعيا إلى الوقف الفوري لتطبيق القرار ودراسة الأمر دراسة عملية تجنبا لأي خلل قد يمس المواطن ومعيشته مستهجنا اتخاذ الحكومة لمثل هذه القرارات دون دراسة تبعاتها على المواطن وان الحلول الترقيعية التي تقوم بها الحكومة حاليا لإصلاح الخلل تعتبر مضحكة أيضا وذلك بإجبار الجمعيات التعاونية بالمساهمة في رفع المعاناة من خلال أرباح المساهمين.

وانتقد الجزاف قيام الحكومة بتقديم الدعم بالمليارات للدول الصديقة والشقيقة في الوقت الذي ترفع الدعم عن المواطنين مبينا أنه من الأولى ان يكون الدعم لمواطنيها. لافتا إلى أن ارتفاع أسعار الديزل والمحروقات يعد ضريبة من الحكومة على المواطن بطريقة غير مباشرة وتغطية لإخفاقها في السيطرة على جريمة تهريب الديزل.

واستنكر الجزاف أن تخفّض الكثير من الدول المنتجة والغير المنتجة للنفط من الأسعار مقابل ارتفاع مضاعف في الكويت وكان حكومتنا تسعى إلى تعويض خسارتها من تدني اسعار النفط من جيب المواطن محدود الدخل لافتا إلى أن معظم القرارات الأخيرة للحكومة كانت جميعها تصب في مصلحة التجار وبعيدة كل البعد عن المواطن.

وحذر من المساس بالحقوق المكتسبة للمواطن بحجة ترشيد الإنفاق بحيث لا تمس المواطنين لاسيما محدودي الدخل ومراعاة الظروف المعيشية للطبقة العاملة والفئات الشعبية من المواطنين والمقيمين.

وطالب الجزاف الحكومة بإلغاء القرار فورا وإعادة النظر في السبل الكفيلة في الحد من ظاهرة تهريب الديزل كما دعا حماية المستهلك إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لكبح جشع التجار ورفعهم للأسعار أضعاف التأثير الحقيقي لارتفاع أجور النقل بذريعة ارتفاع اسعار الديزل، مؤكدا أن الشعب سيكون له كلمته مع الحكومة والمجلس في حال استمر الوضع على هذا الحال سواء مع رفع الدعم أو ارتفاع الأسعار، مناشدا كل الأطراف الشعبية والسياسية والاجتماعية وأصحاب القرار الى اتخاذ موقف موحد وحازم من هذه القضية التي تمس المواطن.

رفع سعر الديزل والكيروسين ادى لزيادة أسعار الكثير من السلع

■ القرار أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواد البناء بسبب ارتفاع ثمن النقل

■ لابد من دراسة الأمر دراسة عملية تجنباً لأي خلل قد يمس المواطن ومعيشته

«دار القرار» ومركز الكويت للتحكيم التجاري يؤكدان عبر مذكرة تعاون:

التحكيم المؤسسي آلية ناجعة وذات أهمية لحسم المنازعات التجارية

جانب من توقيع العقد

أكد كل من مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «دار القرار» ومركز الكويت للتحكيم التجاري على أهمية تسوية الخلافات والمنازعات في المعاملات التجارية والمالية عن طريق التحكيم المؤسسي كآلية ناجعة من آليات تسوية وحسم المنازعات التجارية وذلك خلال المذكرة التي تم توقيعها الأسبوع الماضي بمقر «دار القرار» بالمنامة.

وقع المذكرة من قبل مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الأمين العام أحمد نجم ومن جانب مركز الكويت للتحكيم التجاري وهو المركز التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت أمينه العام د.أنس التورة.

وتأتي الإتفاقية انطلاقاً من قناعة الطرفين بأهمية المساهمة في إعداد جيل من المحكمين والقانونيين متمكن علمياً وعملياً وقادر على تسوية الخلافات والمنازعات في المعاملات التجارية والمالية عن طريق التحكيم المؤسسي كنظام قانوني يتم بواسطته الفصل بحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر يستمدّون مهمتهم من اتفاق اطراف النزاع وأيضا لتخفيف العبء على محاكم الدولة.

ومن أهم البنود التي تم الإتفاق عليها هو الإعتماد المتبادل من الأطراف للدورات التي يقدمها كل منهما والخاصة بشروط القيد في سجل المحكمين، التعاون في استضافة عقد جلسات التحكيم التي قد يرغب أطرافها بعقد جلساتها في مقر الطرف الأخر، بالإضافة إلى التعاون في توفير الخدمات الإدارية والسكرتارية لهيئات التحكيم من سكرتارية وتوثيق وإتصالات وتبليغات.

كما تضمنت الإتفاقية تبادل الخبرات العلمية والإدارية المشتركة بحسب التخصصات والإمكانات المتاحة، والخبرات التدريبية للقوى العاملة، تبادل البرامج التدريبية والتكنولوجية والوسائط العلمية التي تهدف إلى رفع الكفاءة الإدارية والمهنية، تبادل المعلومات والدراسات والتقارير والأبحاث والإصدارات العلمية والمجلات والنشرات المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

فيما تم الإتفاق على التعاون في عقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية والدراسات الإستشارية في مجال التحكيم والقانون، وكذلك التنسيق في دعوة منتسبي الطرفين في البرامج التدريبية والتثقيفية، وتعريف كل طرف بنشاطاته التي ينظمها في دورياته ونشراته كلما كان ذلك متاحا.

تتمات

الخالد يقود

محمد الخالد قبل يومين ، حين أمر بإبعاد وافد آسيوي عن البلاد فوراً ، لتعمده مخالفة قانون المرور بالسير عكس اتجاه الطريق ، وذلك بعدما ضبطه الخالد شخصياً ظهر أمس ، حيث ذكرت وزارة الداخلية في بيان لها أن الشيخ محمد الخالد ، وقبيل خروجه الى صلاة الجمعة ، أوقف بنفسه الوافد الآسيوي الذي خالف السير متعمدا على الشريط الساحلي معرضا حياته وحياة مستخدمي الطريق للخطر . وأكدت انه «تم اتخاذ الإجراءات القانونية كاملة بحق المخالف ، من تحرير للمخالفة والتحفظ عليه تمهيداً لإبعاده عن البلاد فوراً» .

ومن المهم في هذا الإطار أن نستشهد بما يؤكده الكثير من الخبراء ، من أن قوانين المرور المعمول بها في البلاد حاليا ، رغم صرامتها وشدتها ، فإنها لعبت دورا كبيرا في خفض اعداد الحوادث وحالات الوفيات الناجمة عنها ، لافتين إلى أن إحصائيات وزارة الداخلية أظهرت انخفاضا ملحوظا في اعداد وفيات الحوادث ، في السنوات الثلاث الماضية ، اذ بلغت الوفيات 555 حالة عام 2012 ، في حين شهد عام 2014 حتى شهر سبتمبر 333 حالة ، كما انخفضت اعداد الحوادث من ثمانية آلاف حادث شهريا الى 1200 حادث شهريا خلال الفترة نفسها .

وأشارت الاحصائيات ايضا الى انخفاض اعداد المخالفات الجسمية في المحافظات الست عام 2013 ، مقارنة بعام 2012 ، اذ انخفضت مخالفات تجاوز السرعة المحددة بنسبة 17 في المئة عام 2013 ، وبلغت 154807 مخالفة ، مقابل 185411 مخالفة عام 2012.

وانخفضت مخالفات تجاوز الاشارة الحمراء من 39024 عام 2012 لتصل الى 32537 في عام 2013 ، مسجلة انخفاضا نسبته 17 في المئة في حين انخفضت مخالفات التسابق على الطرق بواقع 12 في المئة حيث سجلت 974 مخالفة في العام 2013 مقابل 1109 مخالفة في 2012.

واوضح الخبراء كذلك أن انخفاض اعداد المخالفات المرورية في السنوات الاخيرة ، يرجع ايضا الى الجهود الكبيرة لدوريات المرور على الطرق ، وحملات التوعوية المرورية التي تقوم بها وزارة الداخلية في المدارس والمحاضرات وورش العمل التي تقام في الجامعات وبمشاركة خبراء عالميين.

وضمن إطار تلك الجهود الأمنية الكبيرة أيضا ، فقد أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ، ووكيل الوزارة الفريق سليمان الفهد بالانتشار الامني في كل محافظات الكويت ، الذي ينعكس على ربوع البلاد باستتباب النظام والأمن العام وأمان المواطن والمقيم.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وادارة الاعلام الأمني بالانابة في الوزارة العميد عادل الحشاش في تصريح صحافي أمس : ان القيادة العليا لوزارة الداخلية أعربت عن تقديرها للجهود الأمنية المبذولة من جانب جميع القطاعات الامنية ، ولمستوى التفاعل والتنسيق بين عموم هذه القطاعات ، موضحا أن ان وزير الداخلية اثنى على العطاء اللامحدود لكل القيادات الامنية والضباط وصف الضباط والأفراد ، وانعكاس ذلك على احساس المواطن والمقيم بالأمن والأمان ، مشيرا الى أن القيادة العليا للمؤسسة الامنية توفر كل الامكانات البشرية والفنية وتعمل على وضع برامج متطورة لتعزيز الكفاءة.

وذكر أن الدورات المتخصصة والتدريب الشرطي في داخل البلاد وخارجها يساهمان في اكتساب المهارات التي ترتقي بالأداء وانجاز المهام الصعبة ، في أسرع وقت ممكن ، مضيفا ان الوزير الخالد يوجه دائما باستمرار الخطط المستقبلية وتزويد رجال الامن بأكبر قدر من المهارات الامنية والخبرات الشرطية المميزة ، بوصفها العمود الفقري لرفع كفاءتهم.

واعرب عن الشكر لأبناء الكويت والمقيمين ، الذين يقفون كتفا بكتف مع اخوانهم رجال الامن ، متمنيا للمؤسسة الامنية مواصلة البذل والعطاء في خدمة الوطن ، في ظل قيادته السياسية العليا الحكيمة ، وبفضل تعاون ابنائه المخلصين.

العيسى يزور

بالخطة الدراسية التي تنفذها الكويت في تدريس مادتي التربية الاسلامية واللغة العربية» ، لافتا الى ان «هناك توجها للاستفادة منها والعمل بمثلها».

خصخصة «التعاونيات»

المساهمين فيها ، من خلال الارباح السنوية التي توزع في جميع الجمعيات ، كما ان العمل التعاوني هو الارض الخصبة التي تنبت العديد من الكفاءات الشبابية والوطنية التي تتدرج لتصل إلى مراكز قيادية في الدولة .

وقال العازمي: الحكومة كلما فشلت في ادارة ملف تتجه الى خصخصته ، وبما ان هذه الحكومة تواصل فشلها واخفاقاتها يوما بعد آخر فيبدو انه مع انتهاء مدتها تكون قد خصخصت نصف قطاعات الدولة ، متسائلا : وزيرة الشؤون تقول ان الخصخصة ستقضي على 50 في المئة من الفساد ، اذا فما هو دورك ودور وزارتك يامعالي الوزيرة ؟

واعتبر ان تجارب الحكومة مع الخصخصة في البلاد جديرة بان تجعلها تحذف هذه الكلمة من قاموسها ، بدلا من التكابر والعناد على حساب الوطن والمواطنين .

بدوره واصل النائب عبدالله الطريجي توجيه اسئلته الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د . عبد المحسن المدعج حول زيادة الاسعار .وجاء في أحدث سؤال له أن الوزير أعلن عن إحالة 70 شركة قامت برفع أسعارها دون مبرر الى النيابة العامة ، مطالبا بإفادته عما إذا تم إغلاق تلك الشركات تطبيقا لقانون التراخيص التجارية وقانون الشركات وقانون الإشراف على الاتجار وتحديد أسعار بعضها ، وقانون حماية المستهلك وقانون قمع الغش في التعاملات التجارية ، وهل تمت مصادرة السلع وعرضها للبيع كما ينص القانون ، وهل من ضمن الشركات الـ 70 شركات لبيع المواد الإنشائية أو الغذائية ؟ وهل قمتم بعمل دراسة عن آثار رفع دعم الديزل على السوق المحلي والمصانع ووسائل النقل الكبيرة والمحلات التجارية التي تعتمد عليه كالمخابز.

في سياق آخر استبعد النائب عودة الرويعي أن تتراجع الحكومة عن مشروع البديل الاستراتيجي للرواتب ، مبينا أن المشروع « في مصلحتها لما من شأنه دعم الاستقرار الوظيفي ووقف المطالبات بالكوادر الخاصة ومنع الزحف الوظيفي لوظائف معينة والتركيز على جهة دون جهات اخرى».

وأوضح الرويعي انه «غير مستغرب ان تتأخر الحكومة في تقديم البديل الاستراتيجي ، لما له من تشعبات كثيرة في عدة جهات لتوفير جميع البيانات المتعلقة به» ، مشددا على أن «امام الحكومة فرصة ذهبية يجب استغلالها لاقرار البديل الاستراتيجي ، حتى لا نصل الى التخبط الاداري وتفاقم الاختلالات في سلم الرواتب».

أما النائب محمد طنا الذي انتقد قبل ايام تعيينات قياديين في هيئة مكافحة الفساد ، ووصفها بانها «يشتم منها نفس عنصري ، حيث جرى إبعاد ابناء القبائل منها ، فقد أمطر «وزير العدل يعقوب الصانع بحزمة من الأسئلة البرلمانية عن الهيئة ذاتها ، مطالبا إياه بتزويده بأسماء واعضاء هيئة مكافحة الفساد ومؤهلاتهم العلمية ، وما إذا كانت قد صدرت أحكام قضائية ضد أحدهم .

«الخليجي» تصريحات

صريحا على العنف ، بهدف خلق شرخ طائفي وبث الفرقة بين أبناء شعب المملكة».

أضاف أن «نصرالله تجاوز في تصريحه الأخير التدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين ، إلى محاولة يائسة لزعزعة السلم الاجتماعي لمملكة البحرين وتهديد أمنها واستقرارها ، وهو ما لن يتحقق بإذن الله ثم بفضل وعي الشعب البحريني وحرصه على تعزيز مكتسباته التنموية» ، بقيادة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وأكد أن «مثول أي مواطن بحريني أمام النيابة العامة شأن بحريني بحت ليس من حق حسن نصرالله او غيره ممن لا يريدون خيرا للبحرين وشعبها التدخل فيه أو الاقتراب منه».

«القاعدة في اليمن»

في فرنسا، مما اثبت فشل السياسة الفرنسية في مراقبة اشخاص يمكن أن ينفذوا عمليات إرهابية.

وجاء هذا التقييم على لسان رئيس الوزراء الفرنسي بعد انتهاء عمليتي تحرير الرهائن ومقتل المتورطين فيهما.

فرغم أن منفذي الهجوم على مجلة شارلي إيبدو كانا تحت رقابة الشرطة الفرنسية لفترة من الزمن، كما انهما مدرجان على قوائم إرهاب أمريكية فإنهما تمكنا من تنفيذ عملياتهم من دون أن تتمكن القوات الأمنية من منع وقوعها.

الخيوط الأولية للتحقيق سرعان ما أكدت ارتباط منفذي هذه العمليات بتنظيم القاعدة في اليمن، حيث أكد شريف كواشي أحد المشاركين في الاعتداء ، وأكد لقناة تلفزيون فرنسية قبل مقتله أن تنظيم قاعدة الجهاد في اليمن قام بتمويله وأرسله للقيام بالعملية.

وأكد الكواشي أن سفره إلى اليمن في 2011 كان ممولاً من الأميركي اليمني الأصل أنور العولقي ، الذي قتل في اليمن في غارة لطائرة أميركية من دون طيار في 30 سبتمبر 2011.

هذا الارتباط بالقاعدة سرعان ما أكده التنظيم المتطرف من خلال التهديد بهجمات جديدة ضد فرنسا.

من جهة أخرى عقد وزراء الحكومة الفرنسية أمس اجتماعا لدراسة الخطوات المقبلة التي يتعين على الحكومة اتخاذها للتعامل مع الوضع الأمني ، فيما تتعقب الشرطة الفرنسية الشركاء المحتملين للمسلحين الذين نفذوا هجمات إرهابية أدت إلى مقتل 17 شخصا خلال يومين.

ومن المشتبه فيهم المهمين الذين تبحث عنهم الشرطة الفرنسية، حياة بومدين، وهي شريكة أميدي كوليبالي الذي هاجم متجر يهوديا في باريس واحتجز رهائن قبل أن تقتحم الشرطة المكان وتردية قتيلا.

وقال كبير المدعين في فرنسا، فرانسوا مولينز، إن السلطات تركز بحثها عن بومدين بشكل عاجل علما بأنها المشتبه فيه الرئيس لأنها كانت مع كوليبالي البالغ من العمر 32 عاما عندما قتلت شرطية الخميس في باريس.

وأضاف مولينز أن التحقيقات «ستركز على كشف هويات شركائهم، وكيفية تمويل هذه النشاطات الإجرامية والمساعدات اللوجيستية التي حصلوا عليها سواء في فرنسا أو خارجها».

ومضى كبير المحققين الفرنسيين قائلا إن 16 مشتبها فيهم يخضعون حاليا للتحقيق بمن فيهم زوجة أحد الأخوين كواشي وأعضاء آخرين في عائلتهم.

واختفى الاثنان بعد إطلاق النار على الشرطية، لكن كوليبالي ظهر مجددا الجمعة واحتجز رهائن عديدين في متجر يهودي بمنطقة بورت فينسين، شرقي باريس.

ونشرت صحيفة لوموند عددا من الصور تظهر بومدين رفقة كوليبالي في عام 2010.

وتظهر إحدى الصور بومدين البالغة من العمر 26 عاما التي كانت تغطي رأسها ووجهها بشكل كامل «ترتدي النقاب المحظور في فرنسا» وهي تسدد آلة حربية قديمة باتجاه الكاميرا.

وذكرت تقارير أن بومدين كانت مع كوليبالي عندما قتلت شرطية، وقد وصفت أجهزة الأمن الفرنسية بومدين بانها «مسلحة وخطيرة».

وقد قتل الجمعة المسلحان وهما الأخوان شريف وسعيد كواشي اللذان هجما على مقر مجلة شارلي إيدو الأربعاء كما قتل كوليبالي الذي احتجز رهائن في متجر يهودي، إضافة إلى 3 من الرهائن.

وأشاد الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، بأداء قوات الأمن الفرنسية لكنه حذر من احتمال تعرض فرنسا لهجمات جديدة.

وشكر هولاند قوات الأمن لـ«شجاعتها وفاعليتها»، قائلا إن العنف الذي شهدته فرنسا «كارثة بالنسبة إلى الشعب الفرنسي».

وأضاف هولاند في خطاب متلفز الجمعة أن الخطر الذي تواجهه فرنسا لم ينحسر بشكل كامل، موضحا «يجب أن نكون يقظين. أطلب منكم أن تتوحدوا؛ لأنه أفضل سلاح متوفر لنا».

وأعلن وزير الداخلية الفرنسي، برنار كازنوف الإبقاء خلال الأسابيع المقبلة على خطة مكافحة الإرهاب المطبقة في المنطقة الباريسية والتي رفعت، الأربعاء، إلى أعلى مستوى على أن يتم تعزيزها على إثر الهجمات التي وقعت في الأيام الأخيرة.

وقال كازنوف في ختام اجتماع أزمة في قصر الإليزيه: «إننا معرضون لمخاطر على ضوء الوضع الحالي، ومن المهم بالتالي تعزيز الخطة التي رفعت في منطقة إيل-دو-فرانس والتي حملت على اتخاذ تدابير خاصة في باقي أنحاء البلاد، خلال الأسابيع المقبلة».

كما أعلن كازنوف أنه تم «اتخاذ كل التدابير لضمان أمن» التظاهرة المقررة، الأحد، في فرنسا، والتي سيتصدرها الرئيس فرنسوا هولاند وعدد من القادة الأجانب.

أضاف أنه «تم اتخاذ كل التدابير حتى تجري هذه التظاهرة في الخشوع والاحترام والأمن» مع توقع مشاركة أكثر من مليون شخص في التجمع الرامي إلى التأكيد على الحرية والديمقراطية في مواجهة الإرهاب.

وقد أعلن العديد من قادة الدول الأوروبية تلبية دعوة هولاند، من بينهم المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، إضافة إلى رؤساء وزراء إسبانيا وإيطاليا، ورئيس المفوضية الأوروبية، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي.

الأسد يبني

وبحسب «دير شبيغل»، فإن خبراء كوريين شماليين وإيرانيين يعملون في مشروع «زمزم»، ومن المفترض أن يكون حزب الله اللبناني الداعم للنظام السوري، يتولى حراسة الموقع.

رئيس وزراء إيطاليا

ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الامارانية الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، خلال لقائهما الخميس الماضي ، في أبوظبي بشأن مواجهة الإرهاب واستئصال جذوره.

وشدد على أهمية تعاون أوروبا مع الدول العربية ومنها مصر في التصدي للإرهاب ومنع تكرار مثل تلك الهجمات التي وقعت في العاصمة الفرنسية باريس خلال الأيام الثلاثة الماضي.

وأوضح أن تعزيز التحالف الدولي مع الدول الإسلامية المعتدلة التي تقف في الصفوف الأمامية في مواجهة الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يمثل «ضرورة قصوى».

البرلمان العربي

ما باستطاعتنا لاغاثة وعون اخواننا في هذه الظروف الصعبة» ، مناشدا الشعوب العربية والمجتمع الدولي «التواصل والتبرع الى الحملات والمؤسسات الخيرية والجهات المختصة التي تعمل من أجل معونة المتضررين من العواصف الثلجية والبرد القارس ، أو عن طريق التبرع المباشر».

يذكر ان منطقة بلاد الشام تشهد حاليا موجة من البرد القارس مع هبوب عواصف ثلجية ورياح عاتية وأمطار غزيرة ، ما زاد من المخاوف بشأن اللاجئين الذين يواجهون الشتاء وموجة البرد القارس في الملاجئ.

أطراف النزاع

العمليات العسكرية لبضعة أيام ، بغية إيجاد بيئة مؤاتية للحوار.

وكثفت المنظمة الدولية على مدار الأسابيع الأخيرة من جهدها الرامي إلى جمع الأطراف المتناحرة في ليبيا على طاولة الحوار.

لكن المواجهات المسلحة بين أطراف الصراع ما زالت مستمرة في مناطق متفرقة من الأراضي الليبية.

وأوضح بيان صادر عن الأمم المتحدة أن الاتفاق على الجولة المقبلة للحوار جاء بعد مشاورات واسعة النطاق أجراها ليون.

وطالبت الأمم المتحدة مختلف الأطراف أن تضع «المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، ملتزمين بالمبادئ الديمقراطية لثورة 17 فبراير، التي وضعت نهاية لحقبة الزعيم الليبي معمر القذافي عام 2011 ، وحذرت من أن غياب الحوار سيفضي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية بالفعل في ليبيا. وتعاني ليبيا فوضى سياسية وأمنية بالغة منذ إطاحة القذافي.

ولا تسيطر حكومة رئيس الوزراء عبد الله الثني، التي تحظى باعتراف دولي، على الأراضي الليبية كافة. واضطرت حكومة الثني ومجلس النواب المنتخب إلى الانتقال إلى مدينة طبرق الشرقية ، بعد سيطرة مجموعات مسلحة على العاصمة طرابلس التي يوجد فيها حكومة وبرلمان آخران.